الاقتصادية الصباح
العدد 1741 - السنة السادسة
الاربعاء 15 صفر 1435 - الموافق 18 ديسمبر 2013
Wednesday 18 December 2013 - No.1741 - 6th Year

«موديز» تثبت تصنيف ودائع «بيتك» عند درجة «A1» مع نظرة مستقبلية سلبية للتصنيفات

أعلن بيت التمويل الكويتي «بيتك» أن وكالة موديز للتصنيف الائتماني قد قامت بتحديث الرأي الإئتماني لتصنيف البنك السابق الإفصاح عنه لسوق الكويت للأوراق المالية وهيئة أسواق المال بتاريخ 20 مايو 2013، وذلك استنادا إلى البيانات المالية كما في 30 سبتمبر 2013، وفقا لما نشر على موقعهم الإلكتروني، حيث تم الإبقاء على التقييم السابق دون تغيير عند درجة «A1» على المدى الطويل للبنك بالنسبة للودائع استنادا على تقييم خط الأساس الائتماني المستقل عند درجة «Ba1» مع نظرة «موديز» المستقبلية للتصنيفات سلبية.

الأسواق المتقدمة تنهي 2013 على ارتفاع

«الوطني»: الأسواق العالمية تتطلع لآفاق أفضل في العام 2014

قال تقرير البنك الوطني تستطيع أسواق الاقتصادات المتقدمة لأن تنهي العام 2013 بأداء قوي مسجلة ارتفاعا بواقع 20 في المئة بقيادة أميركا واليابان. وارتفع مؤشر داو جونز الصناعي بواقع 19 في المئة في السنة الحالية ليصل الى نحو 16.000 نقطة في شهر نوفمبر. كما ستنتهي السنة بارتفاع اسعار الفائدة حيث ارتفعت الفائدة على السندات الأميركية لأجل عشر سنوات بواقع 120 نقطة أساس، وارتفع سعر الفائدة على السندات الألمانية بقدر أقل بواقع 40 نقطة أساس. وبقيت أسعار الفائدة الرسمية ثابتة بقرب الصفر في أغلب الأسواق باستثناء منطقة اليورو حيث قام البنك المركزي الأوروبي بتخفيض سعر الإقراض المستهدف لليلة واحدة الى 25 نقطة أساس.

واضاف: وتتلخص التوقعات لعام 2014 باستمرار الوضع الحالي، أي بمعنى آخر، إن جميع الاقتصادات في طريقها نحو التحسن والتعافي، وسوف تسجل أوروبا على وجه الخصوص نموا أكبر بعد أن خرجت من فترة الركود في الربع الثاني من العام 2013. ومن المتوقع أن تحقق اليابان والصين أداء جيدا نسبيا، مع تسجيل الصين نموا بين 7 في المئة و 8 في المئة ، وتسجيل اليابان نمواً بين 1 في المئة و2 في المئة ، «بالأسعار الثابتة».

وتابع: وقد ساهم الاتفاق بين الغرب وإيران بخصوص البرنامج النووي بشكل كبير في تهدئة الأوضاع والمخاطر الجيوسياسية.

وكان انخفاض التضخم أحد أهم العوامل التي طرأت في النصف الثاني من العام 2013 وما بعد. وقد فاجأ معدل التضخم المنخفض أغلب المحللين، حيث تراجع الى ما دون 1 في المئة في أوروبا وأميركا، ومقتربا من 3 في المئة في الصين في اواخر العام، وبالكاد مستقرا عند 1.0 في المئة في اليابان. ومن الجدير بالذكر أن البنوك المركزية تحاول بقدر المستطاع ان تتفادى سيناريو الانكماش الذي شهدته اليابان سابقا، وها هي اليابان نفسها تقوم بما تستطيع لتجنب ذلك السيناريو مجددا «مع سياسات حكومة إيب التي تتضمن سياسات مالية ونقدية جريئة جدا». وقد ساهم هذا التراجع في التضخم في زيادة الضغط على البنوك المركزية لكي تقوم إما بالابقاء على سياسات التيسير الحالية «لا تخفيف من عمليات شراء السندات من قبل مجلس الاحتياط الفدرالي»، أو المزيد من التخفيض في أسعار الفائدة «كما البنك المركزي الأوروبي» أو تبني سياسات جديدة على نسق برنامج التيسير الكمي «كما في اليابان».

وأشار: من الواضح أن تلك السيناريوهات تضعنا في منطقة متوسطة، حيث يبدو المستثمرون سعيدين بالنمو الثابت والمخاطر القليلة وأسعار الفوائد المعتدلة نسبيا. كما تبدو البنوك المركزية مطمئنة على المدى القصير. ولكن عليهم التطلع الى المرحلة القادمة. فقد يبدأ مجلس الاحتياط الفيدرالي بالتخفيف من برنامج التيسير الكمي في القريب العاجل، ما قد يتسبب بتوتر الأوضاع نظرا الى ما حصل في شهر سبتمبر من ارباك بعد تصريحات المجلس. وقد يلجأ البنك المركزي الأوروبي الى حل مغاير ويقوم بالتخفيف بشكل أكبر، ولكن مع بقاء الأسعار عند الصفر، من الممكن أن يلجأ الى برنامج التيسير الكمي أو يخفض أسعار الفائدة دون الصفر على احتياطيات البنوك. لكن هذين الإجراءين غير اعتياديين، وبالتالي من الصعب أن يتخذ البنك المركزي الأوروب أي منهما.

أما الأسواق الناشئة التي عانت من ضعوطات في التدفقات وأسواق الصرف خلال شهر سبتمبر عند الحديث عن تخفيف التيسير الكمي من قبل مجلس الاحتياط الفدرالي، تبدو اليوم أكثر استعدادا مستعدة لأي تخفيف متوقع في العام 2014، والذي يجب أن يأتي متدرجا «متوقع في الربع الأول من العام 2014». حتى أن الأسواق المتقدمة أيضا تبدو مستعدة لعمليات التخفيف. وعقب البيانات الجيدة في التوظيف في نوفمبر «203 الاف وظيفة جديدة والبطالة عند 7.0 في المئة» شهدت الأسهم الأميركية ارتفاعا فيما لم تشهد أسعار الفائدة تغيرا يذكر.

وقد بدأت تلك التوقعات بالتأثير على الصادرات الأميركية والصينية واليابانية بشكل متدرج، الأمر الذي قد يكون في صالح معدل النمو. وذلك قد يعني تسارع النمو في أوروبا، ولكنه قد يعني أيضا تأخير الدول الأخرى، ما قد يزيد الضغط على اليورو وخاصة اذا كان مسار البنك المركزي الأوروبي مغايرا لمسار مجلس الاحتياط الفدرالي.

الجدير بالذكر أيضا أن عمليات التخفيف الفدرالي قد تجعل أسعار الفائدة الرسمية قصيرة المدى كما هي دون تغيير لفترة طويلة. حيث يتوجب على المجلس أن يؤكد هذا الأمر عدة مرات. ومن المفترض أن يهبط معدل شراء السندات الذي يبلغ 85 مليار دولار شهريا الى صفر تدريجيا. كما من المفترض أيضا أن يكون التخفيف في بادئ الأمر ما بين 10 الى 15 مليار دولار. أما التخفيضات التالية فقد تعتمد على البيانات القادمة وردة فعل الأسواق، حيث قد تمتد حتى العام 2015. وتستمر دول مجلس التعاون بتسجيل نمو ثابت عند متوسط يبلغ 5 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي «بالأسعار الثابتة»، وذلك على خلفية قوة الأوضاع المالية والانفاق الحكومي. وتبلغ أسعار النفط 100 دولار للبرميل الواحد تقريبا، ولكنها قد تتراجع مع تطور الأمور في ما يخص الاتفاقية بين الغرب وإيران. وقد حاز نمو الاقتصاد الإماراتي على دفع ايجابي نتيجة فوز إمارة دبي باستضافة المعرض الدولي «اكسبو 2020»، بينما يتلقى هو واقتصادات دول خليجية أخرى دعماً من الانفاق الحكومي على البنية التحتية. «الجدير بالذكر أنه قد تقرر رفع تصنيف اسواق الإمارات وقطر المالية الى مرتبة الأسواق الناشئة من قبل مؤشرات «مورجان ستانلي» وذلك بدءا من شهر مايو 2014.»

البطالة في منطقة اليورو
(٪)

التوظيف في الولايات المتحدة - وظائف جديدة
(الآلاف، معدل 3 أشهر)

نمو الناتج المحلي الحقيقي في الولايات المتحدة
(٪)

تقدم عرضاً خاصاً لعملاء الدفع المسبق والآجل

«VIVA» تشارك في الاحتفال بالعيد الوطني لدولة قطر

شعار حملة «VIVA»

أعلنت شركة الإتصالات الكويتية VIVA، عن توفير عروضاً خاصة تطرحها لعملائها ذوو الدفع المسبق والآجل احتفالاً بالعيد الوطني لدولة قطر، بحيث يتسنى لجميع المشتركين التواصل مع عائلاتهم وأصدقائهم والحصول على خمس دقائق مجانية مقابل كل اتصال مدته خمس دقائق. يسري هذا العرض يوم 18 ديسمبر 2013 ولمدة 24 ساعة.

ويأتي هذا العرض نتيجة للعلاقات الوطيدة التي تربط دولة الكويت بدولة قطر ، وحرص VIVA على منح الأشقاء القطريين المقيمين في الكويت فرصة التحدث مع أحبائهم ومشاركتهم فرحتهم بهذا العيد وكذلك حث المواطنين على تبادل التهاني مع أصدقائهم فقط بنصف السعر.

وبمناسبة العيد الوطني لدولة قطر، يسر VIVA أن تتقدم بأحر التهاني وأصدق التمنيات للشعب القطري بأكمله ولأبناء الجالية في الكويت مؤكدة التزامها بأن تكون سباقة في تقديم كل ما هو جديد ومبتكر في عالم الاتصالات والعمل المستمر على منح عملائها تجربة فريدة لا تضاهى. ويستطيع العملاء الراغبون في الحصول على مزيد من المعلومات زيارة أي من فروع VIVA. ولمعرفة المزيد حول العروضات والمنتجات والباقات العديدة الأخرى التي تقدمها VIVA بأسعار تنافسية، يمكن للعملاء زيارة أحد فروع الشركة البالغ عددها 48 والمنتشرة في مختلف أنحاء الكويت أو زيارة موقع الشركة الإلكتروني HYPERLINK «http://www.viva.com.kw» www.viva.com.kw أو الاتصال بمركز خدمة العملاء 102 على مدار الساعة.

«التجاري» يشارك في معرض الفرص الوظيفية الرابع عشر

إيماناً من البنك بأهمية التواصل مع الطلبة الدارسين في الجامعات المختلفة العامة منها والخاصة، شارك البنك التجاري الكويتي في معرض الفرص الوظيفية الرابع عشر الذي أقامته جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا مؤخرا في مقر الحرم الجامعي الرئيسي بمنطقة مشرف بحضور الدكتور دونالد بيتس رئيس جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا.

وتعليقا على مشاركة البنك في هذا المعرض، قالت هدى يعقوب صادق مدير عام بالوكالة – إدارة الموارد البشرية « نحرص في البنك التجاري الكويتي على المشاركة في المعارض والمنتديات الوظيفية المختلفة لإطلاع الطلبة والطالبات الدارسين على فرص العمل المتوفرة لدى البنك والتطورات المتلاحقة التي يشهدها سوق العمل الكويتي، ومزايا العمل في المجال المصرفي والمالي والقطاع الخاص بصفة عامة».

وأكدت هدى صادق على حرص فريق إدارة الموارد البشرية على التواجد في معارض الفرص الوظيفية التي يتم تنظيمها في الجامعات الخاصة و الحكومية على حد سواء، باعتبارها أحد أهم حلقات التواصل بين جهات العمل والطلبة الدارسين الذين أوشكوا على إنهاء دراستهم الجامعية والراغبين في البحث عن فرص عمل مناسبة في القطاع المصرفي. واضافت مبينة أن موظفي إدارة الموارد البشرية المتواجدين في مثل هذه المعارض والمنتديات يقومون بعرض و شرح فرص العمل والتدريب المهني المستمر التي يوفره البنك لشباب الخريجين و الكوادر الوطنية المؤهلة بهدف استقطابها للعمل لدى إدارات و أقسام و فروع البنك المختلفة في إطار مساعي البنك الرامية إلى رفع نسبة العمالة الوطنية لديه وخلق جيل جديد من المصرفيين الجدد و تأكيدا على رسالته الهادفة إلى بناء المستقبل معا.

شعار البنك التجاري

تنظمه كلية القانون الكويتية العالمية تحت رعاية سمو رئيس الوزراء

«الدولي» راعي «الجوهرة» لمؤتمر «المتغيرات القانونية المعاصرة في الوطن العربي»

جانب من تكريم البنك

أعلن بنك الكويت الدولي عن رعايته للمؤتمر السنوي الأول لكلية القانون الكويتية العالمية، الذي اقيمت فعالياته في مقرها في منطقة الدوحة، خلال يومي 15–16 من شهر ديسمبر الجاري تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، وتحت شعار « المتغيرات القانونية المعاصرة في الوطن العربي ». وبهذه المناسبة قالت مدير عام الإدارة المصرفية للأفراد في بنك الكويت الدولي انتصار السويدي: « إن رعايتنا لهذا المؤتمر .. والتي حرصنا ان تكون رعاية «الجوهرة» ، إنما هي بمثابة تاكيد للعلاقة الاستراتيجية التي تجمع ما بين «الدولي» و بين الكلية، منذ أن كان من بين أول من شاركها احتفالاتها بإفتتاحها لمقرها، وتدشينها لنشاطها رسميا، وما اعقب ذلك من فعاليات كان من بينها افتتاحه لفرعه داخل حرمها الجامعي، للتعريف بخدماته الشمولية المتنوعة التي يقدمها للدارسين والعاملين في الكلية، وذلك باسلوب مهني واحترافي رفيع، مؤكدة على وجود أكثر من عامل جذب ، حفز البنك على المشاركة في هذه الرعاية الرفيعة للمؤتمر، يتقدمها رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الكريمة للحدث، مرورا برقي مستوي الجهات المشاركة من داخل دولة الكويت وخارجها، وتميزها ، والتي يمثلها ويجسدها باقة من الخبراء والمحاضرين والمحللين العاملين في العديد من التخصصات القانونية والمالية والاقتصادية المختلفة، وصولا لأهمية المواضيع والأوراق العلمية التي سيناقشها المؤتمرون .

وختمت السويدي متمنية ان يحالف النجاح هذا المؤتمر والخروج منه بتوصيات هامة يمكن تفعيلها واستثمارها في المجال القانوني والتشريعي والإقتصادي و المجتمعي و التربوي.

إنشاء شركة مساهمة لتنفيذ مشاريع الإسكان ضرورة حتمية تفرضها الأوضاع الحالية

«أرزاق العقارية»: تفعيل قرار توزيع القسائم خطوة في المسار الصحيح

أكد تقرير اقتصادي متخصص ان توصية مجلس الامة الأخيرة بشأن ضرورة التزام وزير الدولة لشؤون الاسكان ووزير الدولة لشؤون البلدية سالم الاذينة بالتقيد بالجدول الزمني لاعداد وتوزيع الوحدات السكنية.

وتفعيل قرار توزيع القسائم السكنية على الخرائط بمجرد الانتهاء منها، تمثل خطوة في المسار الصحيح من أجل تعديل اوضاع القطاع السكني المحلي، وتحقيق انجازات جادة في هذا المجال.

وقال تقرير شركة ارزاق العقارية الأسبوعي المتخصص في القطاع العقاري، أن انشاء شركة مساهمة لتنفيذ المدن الاسكانية ضرورة حتمية تفرضها الاوضاع الحالية، وهو الأمر الذي دعي اليه المجلس في جلسة خاصة الأسبوع الماضي، مشدداً على ضرورة ان تقوم وزارة الكهرباء والماء بتنفيذ مشاريع الكهرباء وفقا لقانون 39 لسنة 2010.

وتأكيدا على ما اشار اليه تقرير «ارزاق» في نسخته السابقة، شدد على أهمية تحرير وزارتي الدفاع والنفط اراضي لصالح المؤسسة العامة للرعاية السكنية، لافتا الى ان عدم توافر الاراضي يمثل أم المشكلات التي يعاني منها القطاع العقاري المحلي.

ومن جهة اخرى، أوضح التقرير ان عمل الهيئات الحكومية بشكل منفصل في سبيل حل القضية الاسكانية سيزيد المشكلة تعقيدا، لذا دعي متخذي القرار الى وضع آلية جديدة ومتقدمة ومحددة لفتح مجالات التعاون وتبادل المعلومات بين الوزارات ذات الصلة من أجل تقليص الدورة المستندية وازالة العوائق القديمة التي اثقلت كاهل تنمية القطاع منذ سنوات. وفيما يتعلق بشأن المقترحات ذات الصلة باستخدام الطاقة المتجددة والشمسية لتوليد الطاقة التي تحتاجها المشاريع السكنية الجديدة، لفت التقرير الى ان هذه المقترحات ستكون أكثر جدوى لدى بدأ التنفيذ الفعلي للمشروعات، وستتبلور بشكل افضل اذا ما اتخذت صفة العمومية في القوانين المتعلقة بالانشاء والبناء وفقاً لاليات صديقة للبيئة وتضمن الاستهلاك الأمثل للطاقة.

وأكد التقرير أنه من الضروري تشديد اجراءات الرقابة على اليات تنفيذ المشروعات السكنية، والا لم يتحقق المرجو منها، داعياً الى الالتزام بالعمل بالقوانين القائمة بشأن الرعاية السكنية وتفعيلها من قبل وزارة الاسكان وتكاتف الاجهزة الحكومية المختلفة ذات الصلة بالقضية الاسكانية.

وفي سياق اخر، لفت التقرير الى أن ارتفاع طلبات السكن الى 318 الف طلب جديد حتى عام 2033 ستضم إلى الطلبات المتراكمة حالياً، والبالغة 107 آلاف طلب، ليصل إجمالي الطلبات السكنية إلى 425 ألف طلب بعد عشرين عاماً، ما سيدفع متخذي القرار في الفترة الحالية الى اتخاذ اجراءات واقعية وسريعة لحل الازمة الاسكانية. لذا فانه لا سبيل لحلحلة المشكلة الإسكانية إلا عبر التوسع الرأسي في البناء، مع منح دور أكبر للقطاع الخاص لإيجاد حلول إبداعية في هذا المجال.

وفي عام 1985 كانت هناك 10 طلبات جديدة للحصول على سكن فقط، ثم ارتفعت في عام 1990 ليصل عدد الطلبات الجديدة في ذلك العام إلى 166 طلباً، وازدادت الطلبات الجديدة في عام 2000 لتصل إلى 3065 طلباً، لترتفع إلى 8030 طلباً في عام 2010، في حين وصل عدد الطلبات الجديدة في عام 2012 إلى 8492 طلباً، أما ما يتم تنفيذه فهو جزء بسيط من الطلبات الإسكانية التي يتم تقديمها، وهو ما ترتب عليه تلك الفجوة الكبيرة، التي أدت إلى تراكم الطلبات التي تنتظر الدور للحصول على سكن ووصولها إلى 106.7 آلاف طلب في عام 2013. وفيما يتعلق باداء الفترة الماضية، اشار التقرير الى انه على الرغم من دخول فترة العطلات، واقتراب نهاية العام الا ان تداولات السوق العقارية شهدت استمرارا في النمو، مدفوعاً بمبيعات العقار التجاري، والذي ارتفع في أكتوبر مقارنة مع الشهر السابق، وبلغت قيمة المبيعات في القطاع السكني 158 مليون دينار في أكتوبر، بزيادة 11 في المئة سنويا. وتعتبر هذه الزيادة الأقل التي شهدها القطاع منذ ابريل، كما أنها أتت نتيجة تراجع عدد الصفقات «16– في المئة سنوياً».

طرق لحل القضية الاسكانية